BADEA
المصرف
العربي للتنمية
الاقتصادية
في إفريقيا

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

دور المصرف في دعم تمكين المرأة

في أفريقيا

معًا من أجل
إفريقيا

إخلاء المسؤولية:

أعد موظفو المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (المصرف) هذا التقرير. كما ينوه أن جميع النتائج والتفسيرات والخلاصات الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء المصرف أو مجلس إدارته أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن المصرف دقة البيانات الواردة في هذا التقرير، ولا تعكس جميع الحدود والألوان والمسميات وغيرها من المعلومات الموضحة على أي خريطة في هذا التقرير عن رأي المصرف فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي إقليم، ولا تعكس أي تأييد أو قبول لهذه الحدود. ولا يوجد في هذا التقرير ما يُشكل أو يُعد تقييدًا أو تنازلاً عن الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها المصرف، فجميعها محفوظة له بصفة خاصة.

نبذة عن المصرف

تأسيسه

تأسس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بموجب قرار مؤتمر القمة العربية السادس الذي عُقد في الجزائر العاصمة (في الثامن والعشرين من نوفمبر 1973). وقد بدأ المصرف عمله في مارس 1975.

الهوية المؤسسية

يُعد المصرف مؤسسة مالية مملوكة لثماني عشرة دولة عربية من أعضاء جامعة الدول العربية التي وقّعت اتفاقية إنشائها في الثامن عشر من فبراير 1974. وهو مؤسسة دولية مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة و بالاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي، وتخضع لأحكام اتفاقية تأسيسها ومبادئ القانون الدولي.

التكليف

أُنشِئ المصرف بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين المنطقتين العربية والإفريقية وتجسيد التضامن العربي الإفريقي القائم على أسس المساواة والصداقة. وتحقيقًا لهذا الهدف، تم تكليف المصرف بما يلي:

- المشاركة في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية.
- تشجيع إسهام رؤوس الأموال العربية في التنمية في الدول الإفريقية.
- المساعدة على تقديم المعونة الفنية اللازمة لتنمية إفريقيا.

رؤيتنا

أن نكون منبرًا للتعاون الاقتصادي العربي الأفريقي للتنمية.

رسالتنا

تعزيز التعاون الاقتصادي العربي الأفريقي من خلال تقديم المعونة المالية، والاستثمار، والدعم الفني.

قيمنا

يُدرك المصرف أن منظومة القيم ترتبط بسلوك المؤسسة وتنعكس في توطيد علاقته بعملائه وشركائه. وتشمل منظومة القيم لدى المصرف كل ما يخص أفريقيا من الطموح، والعدالة، والاستجابة، والنزاهة، والتعاون، والمساءلة.

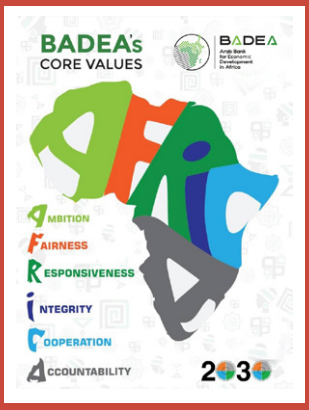

المجالات المحورية الأربعة لإستراتيجية المصرف لعام 2030

الاستثمار في البنية الأساسية لتحقيق الشمول والتصنيع والابتكار

تطوير سلسلة القيمة الزراعية للتمكين

تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال

تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص لتحقيق النمو وخلق فرص العمل

تم اعتماد مجال تنمية القدرات كعامل تمكين شامل لمجالات التدخل المحورية

إطار عمل إستراتيجية المصرف لعام 2030

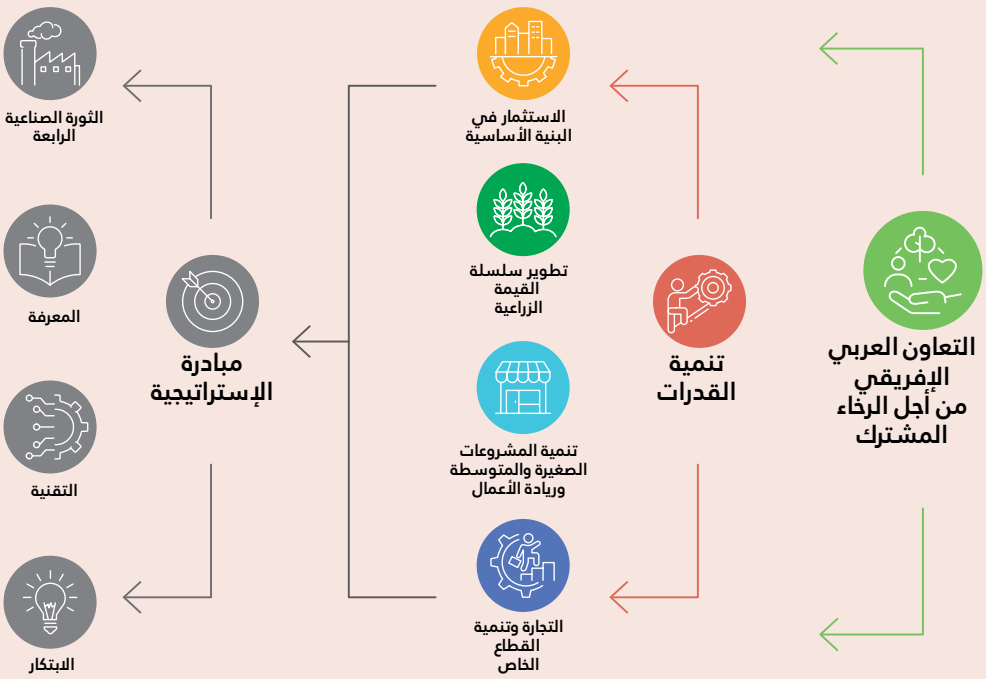

إجمالي التحويلات المالية للدول الإفريقية (من 1975 حتى 2025)

نوع العملية	عدد العمليات	حجم التمويل (مليون دولار أمريكي)
مشروعات تنمية القطاع العام	777	9,060
العمليات في القطاع الخاص	77	2,455
عمليات تمويل التجارة	94	6,729
عمليات تنمية القدرات	1,023	266
المجموع	**1,971**	**18,510**

التحويلات المالية حسب مجال تركيز الإستراتيجية:

مجال تركيز الاستراتيجية	عدد العمليات	التحويل المالي (مليون دولا أمريكي)	%
الاستثمار في البنية الأساسية لتحقيق الشمول والتصنيع والابتكار	466	5,791	%31
تطوير سلسلة القيمة الزراعية للتمكين	270	2,201	%12
تعزيز التجارة وتنمية القطاع الخاص لتحقيق النمو وخلق فرص العمل	171	9,184	%50
تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال	41	1,068	%6
تنمية القدرات	1023	266	%1
TOTAL	**1,971**	**18,510**	**%100**

التصنيف الائتماني للمصرف

في عام 2025، رفعت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية العالمية تصنيف المصرف العربي إلى AA+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما وضع البنك بين أعلى مؤسسات التنمية متعددة الأطراف تصنيفًا على مستوى العالم، ويعكس تعزيز أسسه المالية ومرونته المؤسسية. كما أكدت وكالة التصنيف الائتماني اليابانية (JCR) تصنيف المصرف العربي عند AAA مع نظرة مستقبلية مستقرة، مدعومًا بوضعه المالي القوي، وممارساته الحكيمة في إدارة المخاطر، ودعم المساهمين القوي. وحافظت وكالة موديز على تصنيف المصرف عند Aa1 خلال العام، دون أي إجراء تصنيفي جديد، مما يؤكد فعليًا على قوة المركز الائتماني للبنك.

وتؤكد نتائج التصنيف هذه لعام 2025 مجتمعةً على كفاية رأس مال المصرف، وجودة أصوله العالية، وإدارته المنضبطة للسيولة. كما تسلط الضوء على قدرة البنك المعززة على حشد الموارد بشروط مواتية، وتوسيع نطاق الوصول إلى أسواق رأس المال، وتوجيه الاستثمارات العربية نحو مبادرات التنمية التحويلية في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء. إن الوضع الائتماني القوي للمصرف العربي يعزز سمعته كشريك تنموي موثوق به وذو رأس مال جيد وقادر على تقديم تمويل ميسور التكلفة وفعال في جميع أنحاء المنطقة.

شهادات الأيزو

في عام 2024، وتماشياً مع التزام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بالمسؤولية الاجتماعية وجهوده الدؤوبة للحد من الآثار السلبية على البيئة والمجتمع الناتجة عن أنشطته الداخلية ومشاريع التنمية التي يمولها، أكمل البنك بنجاح التدقيق السنوي لأنظمة الجودة والمسؤولية الاجتماعية وحوكمة الشركات.

حصل البنك على شهادات الأيزو 37000 (حوكمة الشركات) والأيزو 26000 (المسؤولية الاجتماعية)، بالإضافة إلى شهادة الأيزو 14001 (الإدارة البيئية)، مما يُبرهن على التزامه بمعايير الاستدامة وحماية البيئة. كما جدد البنك شهاداته في الأيزو 9001 (إدارة الجودة) والأيزو/CEI 1-20000 (إدارة خدمات تقنية المعلومات) والأيزو/CEI 27001 (إدارة أمن المعلومات)، مع توصيات بتحديث هذه الشهادات إلى أحدث الإصدارات وتوسيع نطاقها ليشمل إدارات أخرى داخل البنك.

مقدمة

تمثل النساء والفتيات نصف سكان العالم، أي أنهن يمثلن نصف إمكانات العالم. ومع ذلك، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين قائماً على المستوى الدولي، مما يؤدي إلى ركود التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ولا تزال هناك فجوات كبيرة فيما يتعلق بالقدرة على الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الأصول أو الخدمات الأساسية وخاصة بالنسبة للنساء. وهناك حاجة إلى تدخلات التنمية لمعالجة مجموعة من أشكال عدم المساواة في كل من المجالين الخاص والعام من خلال الآليات الرسمية وغير الرسمية.

تساهم نساء أفريقيا بشكل كبير في اقتصاد القارة، وهن أكثر نشاطاً اقتصادياً كمزارعات ورائدات أعمال من النساء في أي منطقة أخرى من العالم. والنساء هن من يزرعن معظم الغذاء في أفريقيا، ويمتلكن ثلث الشركات القائمة.

ومع ذلك، فإن النساء الأفريقيات يعوقهن العديد من القيود عن تحقيق إمكاناتهن، سواء كقائدات في الحياة العامة، أو في غرف الاجتماعات، أو في تنمية أعمالهن. وهذا بدوره يعيق إمكانات اقتصاد القارة. وتقضي النساء الأفريقيات الكثير من الوقت في أنشطة غير منتجة، مثل جلب المياه والخشب، على الرغم من أن النساء الأفريقيات يعملن ساعات أطول من الرجال بنسبة 50%، إلا أن الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء واسعة للغاية.[1]

1. مؤشر المساواة بين الجنسين – البنك الأفريقي للتنمية.

تظهر الدراسات أن النساء يتحملن قدرًا غير متناسب من المسؤولية عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتكرس النساء من ساعة إلى ثلاث ساعات يوميًا للأعمال المنزلية أكثر من الرجال، ومن ضعفين إلى عشرة أضعاف الوقت يوميًا لرعاية (الأطفال وكبار السن والمرضى) ومن ساعة إلى أربع ساعات أو أقل يوميًا للأنشطة القائمة على الدخل؛ حيث يؤثر الوقت الممنوح لهذه المهام غير مدفوعة الأجر بشكل مباشر وسلبي على مشاركة النساء في القوى العاملة وقدرتهن على تعزيز الاستقلال الاقتصادي.[2] في أفريقيا، تقضي النساء غالبية وقتهن في أنشطة عديمة الفائدة، مثل جلب المياه والحطب، وتظل الفجوات الكبيرة بين فرص الرجال والنساء تشكل تحديًا كبيرًا وعائقًا شديدًا أمام التحول الاقتصادي والاجتماعي البنيوي الذي لا يزال هدفًا لجميع البلدان الأفريقية.

وفقًا لدراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،[3] هناك أربعة "مسارات" واسعة النطاق يمكن أن تؤثر بشكل فعّال على المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج لتسريع المساواة بين الجنسين ودمج النوع الاجتماعي بشكل كامل في أجندة التنمية البشرية الأوسع نطاقًا والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة وتطلعات أجندة أفريقيا 2063.

المسار 1: يوضح أهمية تبني الإصلاحات القانونية والسياسات واللوائح لتعزيز تمكين المرأة من خلال تطوير وتنفيذ مجموعة من القوانين واللوائح والسياسات والبرامج التي توفر فرصًا متساوية للجميع، بغض النظر عن الجنس.

المسار 2: يدعم القدرات الوطنية لتعزيز وزيادة مشاركة المرأة وقيادتها في صنع القرار في المنزل والاقتصاد والمجتمع، مما قد يساعد في معالجة العوامل التي تؤدي إلى انتشار الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والفقر وعدم المساواة، في الاقتصاد والأسواق، وفي المجتمع. والفكرة هي التأثير على مؤسسات القطاعين العام والخاص وكذلك منظمات المجتمع المدني للالتزام بتنفيذ معايير شهادة ختم المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحقيق نتائج تحويلية للمساواة بين الجنسين في أفريقيا.

المسار 3: يدعم القدرة على تنفيذ نهج متعدد القطاعات للتخفيف من آثار ممارسات الصحة والتعليم التمييزية، والتي

2. العمل الرعائي غير مدفوع الأجر: الحلقة المفقودة في تحليل الفجوات بين الجنسين في نتائج العمل مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ديسمبر/كانون الأول 2014.
3. استراتيجية المساواة بين الجنسين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2022-2025.

يمكن أن تولد التعاون بين الوزارات ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

المسار 4: دعم النساء في اكتساب ملكية وإدارة الأصول الاقتصادية والبيئية، الأمر الذي يُمكن أن يساعدهن في القضايا التي تؤدي إلى انتشار الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والفقر وعدم المساواة. وهذا يتطلب إنشاء بنك استثماري للنساء الأفريقيات وتنمية قطاعات الاستثمار النسائية في بنوك التنمية.

يركز الطموح السادس من الطموحات الأفريقية السبعة في إطار أجندة 2063 على تطوير أفريقيا التي يقودها الناس، وتعتمد على الإمكانات التي يوفرها الناس، وخاصة النساء والشباب. والهدف هو بناء أفريقيا شاملة حيث لن يتخلف أي طفل أو امرأة أو رجل عن الركب أو يتم استبعاده، على أساس الجنس أو الانتماء السياسي أو الدين أو الانتماء العرقي أو المحلية أو العمر أو عوامل أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأ الاتحاد الأفريقي إستراتيجية لسد الفجوة بين الجنسين (2018-2027)، مصممة لجمع كل الالتزامات والمبادرات القائمة لزيادة المساواة بين الجنسين ومواءمتها مع أجندة 2063 وأهداف التنمية المُستدامة. تتصور الإستراتيجية افريقيا قارة تتمتع فيها النساء والفتيات والفتيان والرجال بصوت متساوٍ واختيار وسيطرة على حياتهم.

ووفقًا للبحوث، تُساهم النساء بشكل كبير في الاقتصاد الأفريقي، وتُعتبر النساء أكثر نشاطًا اقتصاديًا كرائدات أعمال ومزارعات في أفريقيا مقارنة ببقية العالم. وتفيد البحوث أن ثلث إجمالي الشركات في أفريقيا مملوكة للنساء، وقد أظهرت الأدلة أن النساء يلعبن دورًا مهمًا في الاستدامة والتنمية لأنهن يدركن القضايا الحرجة المتعلقة بالمجتمعات والبيئة ككل. وعليه فإن تمكين المرأة له تأثير إيجابي متزايد على الأسر والمجتمعات والاقتصادات والبيئة.

تتحول بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تدريجيًا من اقتصادات أقل نمواً إلى اقتصادات متوسطة الدخل. ويتمثل التحدي الرئيسي في إطلاق العنان لإمكانات النساء والشباب. إن العمل على إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات أمر بالغ الأهمية لتسريع التنمية المُستدامة. وقد ثبت أن تمكين النساء والفتيات له تأثير مضاعف ويساعد في دفع النمو الاقتصادي والتنمية في جميع المجالات.

ستعمل التكنولوجيا، وخاصة الإنترنت، على تغير قواعد اللعبة بالنسبة لهذه الفئة المهمشة. والواقع أن الحلول والمشاريع القائمة على المجتمع المحلي تحرز تقدماً كبيراً في تغيير مستقبل هذه المجتمعات الريفية إلى حد كبير. ولابد أن يكون حل التنمية لهذه المجتمعات قائماً على القاعدة الشعبية وليس على الهيكل الهرمي التقليدي من أعلى إلى أسفل في القطاع العام أو الشركات الضخمة في القطاع الخاص.

ونتيجة لهذا، أدت الجهود الأفريقية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى ظهور رائدات أعمال ومشاريع ناشئة تقودها نساء في القارة. وتتمتع منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص بأعلى معدل في العالم من النساء المشاركات في الأنشطة الريادية بنسبة 26% وفقاً لمؤشر "ماستركارد" لرائدات الأعمال،[4] وتعد (بوتسوانا وجنوب أفريقيا وغانا) من بين البلدان التي لديها أعلى نسبة من رائدات الأعمال على مستوى العالم.

يكشف المؤشر أن هذه البلدان لا تمتلك نسبة عالية من الشركات المملوكة للنساء فحسب، بل إنها تدعم أيضًا رسميًا رائدات الأعمال. وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي، تشكل النساء نحو 58% من سكان أفريقيا العاملين لحسابهم الخاص، ويساهمن بنحو 13% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا.[5]

هذا الكشف له آثار عميقة. فالشركات الناشئة التي تقودها النساء في أفريقيا وخارجها ليست مربحة فحسب (إن لم تكن أكثر) من الشركات الناشئة التي يقودها الرجال، بل إنها أكثر عرضة لتمكين المرأة وإحداث تأثير اجتماعي إيجابي في القارة. ومع ذلك، قد لا تغلق الفجوة بين الجنسين في أفريقيا في أي وقت قريب في ضوء التحديات العديدة التي تواجهها رائدات الأعمال حول تمويل أعمالهن.

وفقًا للبنك الدولي، تواصل رائدات الأعمال في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كسب أرباح أقل من الرجال بنسبة (34% أقل في المتوسط). ويعد التمييز بين الجنسين أحد أسباب هذا التفاوت؛ وتشمل الأسباب الأخرى محدودية الوصول إلى رأس المال والأصول، والافتقار إلى شبكة دعم وعوامل اجتماعية وأخرى مقيدة للذات.[6]

تتمثل أجندة المصرف في المساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين والاستفادة من مكانته كمؤسسة مالية تنموية لسد فجوة المساواة بين الجنسين، وتتمثل جزء من أجندته في استخدام عنصر المساعدة الفنية من خلال تقديم المنح لدعم البلدان الأفريقية مع التركيز على دعم برامج التدريب لتمكين المرأة ودعم الخدمات المالية والشركات المملوكة للنساء.

4. مؤشر ماستركارد لرائدات الأعمال – مارس 2022.
5. أفريقيا بيزنس - السماء هي الحد الأقصى لرائدات الأعمال في أفريقيا - 10 مايو 2023 - بقلم بيل لوملي.
6. كيف يمكن للشركات الناشئة التي تقودها النساء أن تحول أفريقيا - 19 أغسطس 2022 - المنتدى الاقتصادي العالمي.

مساهمة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في تمويل مشاريع تمكين المرأة

في الوقت الذي يقدم فيه المصرف التمويل لمشاريع المرأة والشباب وريادة الأعمال، فإنه ايضاً سيبذل العناية الواجبة الكافية لضمان أن تكون جميع المشاريع:

- مستجيبة للاحتياجات الحقيقية للبلد المستهدف والمستفيدين.
- مصممة بشكل جيد ومجهزة وجاهزة للتنفيذ، مدفوعة بالنتائج والتأثير.
- تستند إلى أفضل الممارسات وتطبيق التقنيات الجديدة.
- تعالج احتياجات تنمية القدرات وبناء المؤسسات.
- تلبي جميع متطلبات الاستدامة.
- تستند إلى نهج متكامل أي ربط المرأة والشباب وريادة الأعمال بهدف أعلى مستوى من الأنشطة الاقتصادية.
- تمكين نقل المعرفة والابتكار.
- تؤدي إلى تعزيز الشراكة العربية الأفريقية.

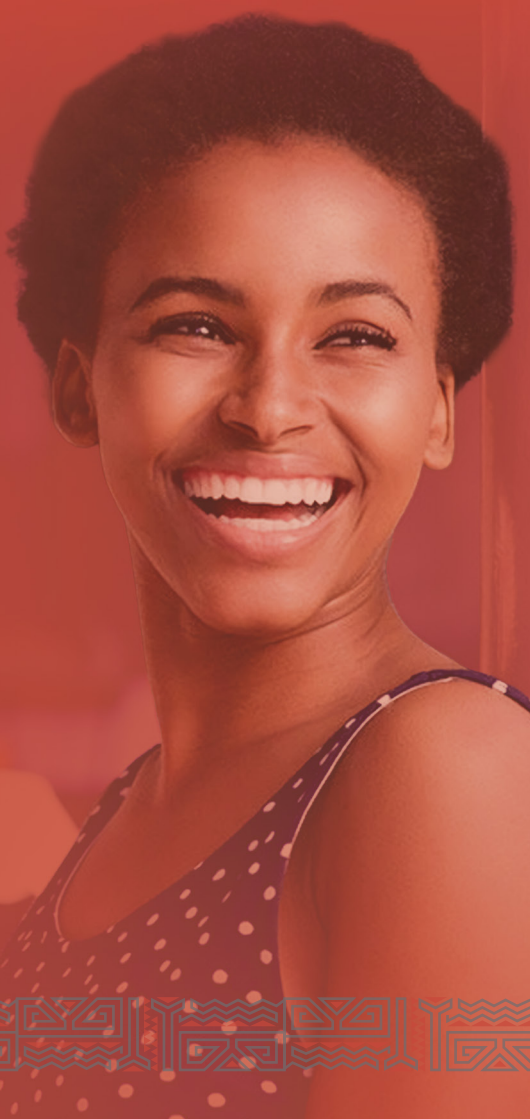

ساهم المصرف في تمكين المرأة من خلال توسيع التمويل في القطاعات التالية:

قطاع التعليم:

يلعب التعليم دورًا حاسمًا في تمكين المرأة؛ حيث يؤثر على جوانب مختلفة من حياتها والمجتمع ككل. وفيما يلي بعض التأثيرات الرئيسية للتعليم على تمكين المرأة:

التمكين الاقتصادي: يزود التعليم المرأة بالمهارات والمعرفة اللازمة لدخول سوق العمل، وبالتالي زيادة إمكاناتها في الكسب والمساهمة في النمو الاقتصادي. ومن المرجح أن تحصل النساء المتعلمات على وظائف ذات أجور أعلى، وبدء أعمالهن الخاصة، والمشاركة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالمسائل المالية داخل أسرهن.

التمكين الاجتماعي: يساعد التعليم النساء على تطوير التفكير النقدي والتواصل ومهارات القيادة، مما يمكنهن من المشاركة بشكل أكثر نشاطًا في المجالات الاجتماعية والسياسية. ومن المرجح أن تشارك النساء المتعلمات في مبادرات التنمية المجتمعية، والدعوة لحقوقهن، وتحدي المعايير والقوالب النمطية التقليدية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

قوة اتخاذ القرار: يزيد التعليم من استقلالية المرأة وقوتها في اتخاذ القرار داخل الأسرة والمجتمع. إن النساء المتعلمات أكثر ميلاً إلى المشاركة في عمليات صنع القرار المتعلقة بتنظيم الأسرة وتعليم الأطفال وشؤون الأسرة، مما يؤدي إلى نتائج أكثر إنصافاً واستدامة لأنفسهن ولأسرهن.

الحد من عدم المساواة بين الجنسين: التعليم أداة قوية لتحدي عدم المساواة بين الجنسين والحد منها، من خلال توفير فرص متساوية للنساء في الحصول على التعليم، يمكن للمجتمعات كسر الحواجز أمام التقدم وتعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات، بما في ذلك السياسة والاقتصاد والديناميكيات الاجتماعية.

بشكل عام، يعد التعليم حافزًا أساسيًا لتمكين المرأة من تحقيق إمكاناتها الكاملة، والمشاركة بشكل أكثر نشاطًا في المجتمع، والمساهمة في التغيير الإيجابي على المستويات الفردية والمجتمعية.

بلغ إجمالي القروض والمنح التي قدمها المصرف للدول الأفريقية المستفيدة لتمويل قطاع التعليم منذ العام 1975 نحو 529 مليون دولار أمريكي للمشاركة في تمويل 57 مشروعًا.

قطاع الصحة:

تلعب الخدمات الصحية دورًا مهمًا في تمكين المرأة بعدة طرق:

تحسين النتائج الصحية: إن الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة يعزز الصحة العامة للمرأة ورفاهيتها، كما تعمل الفحوصات المنتظمة والتطعيمات والوصول إلى رعاية الأمومة على تقليل خطر الإصابة بالأمراض والوفاة، مما يُساهم في زيادة صحة النساء.

الصحة الإنجابية: إن الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والرعاية قبل الولادة والولادة الآمنة، يمُكّن النساء من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتها الإنجابية. كما يمكّنهن من التخطيط لحملهن، وتحديد فترات الولادات، والحصول على وسائل منع الحمل، مما يؤدي إلى نتائج أفضل لصحة الأم والطفل.

تقليص الفوارق بين الجنسين: من خلال معالجة الاحتياجات الصحية للمرأة وضمان الوصول العادل إلى خدمات الرعاية الصحية، يمكن تقليص الفوارق بين الجنسين في النتائج الصحية، وهذا يُساهم في تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال ضمان حصولها على فرص متساوية لعيش حياة صحية ومنتجة.

وبشكل عام، تلعب الخدمات الصحية دوراً حاسماً في تمكين المرأة من خلال تحسين نتائجها الصحية، وتوفير التعليم والتوعية، وتسهيل المشاركة الاقتصادية، والحد من الفوارق بين الجنسين، وتعزيز الوكالة، وتعزيز القيادة المجتمعية. والاستثمار في صحة المرأة ليس مجرد مسألة عدالة اجتماعية، بل هو أيضاً عنصر حاسم في جهود التنمية المُستدامة وتمكين المرأة.

بلغ إجمالي القروض والمنح التي قدمها المصرف للدول الأفريقية المستفيدة لتمويل قطاع الصحة منذ العام 1975 نحو 473 مليون دولار أميركي للمشاركة في تمويل 49 مشروعاً.

تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

يمكن أن يكون لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تأثير كبير على تمكين المرأة بعدة طرق:

فرص ريادة الأعمال: يخلق تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فرصًا للنساء ليصبحن رائدات أعمال وصاحبات أعمال، من خلال بدء أعمالهن الخاصة، وتكتسب

النساء الاستقلال الاقتصادي ويكون لديهن سيطرة أكبر على مواردهن المالية، مما يؤدي إلى زيادة التمكين.

توليد الدخل: يمكن للنساء المشاركات في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال توفير الدخل لأنفسهن ولأسرهن، مما يُساهم في الحد من الفقر والاستقرار الاقتصادي، كما يعزز هذا الاستقلال المالي من القدرة لديهم على اتخاذ القرار داخل أسرهن ومجتمعاتهن، وبالتالي تمكينهن.

تنمية المهارات: غالبًا ما ينطوي تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على برامج التدريب وبناء القدرات لرواد الأعمال، وتكتسب النساء اللاتي يشاركن في هذه البرامج مهارات قيمة في مجالات مثل إدارة الأعمال والتسويق والتمويل، مما يعزز قابلية توظيفهن وتمكينهن من متابعة أدوار قيادية داخل أعمالهن.

الوصول إلى الأسواق: يمكن لمبادرات تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تسهل وصول النساء إلى الأسواق المحلية والدولية لمنتجاتهن وخدماتهن، باعتبار إن هذا الوصول يخلق فرصًا للنساء لتوسيع الأعمال وزيادة الدخول والمشاركة بشكل أكثر نشاطًا في شبكات التجارة، وبالتالي تعزيز تمكينهن.

التواصل والتعاون: توفر المشاركة في مبادرات تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة للنساء فرصًا للتواصل والتعاون مع رواد الأعمال الآخرين والموجهين والمنظمات الداعمة، كما يمُكن لهذه الشبكات أن تقدم موارد قيمة ونصائح وإرشادات، مما يساعد النساء على التغلب على التحديات وتحقيق الأهداف التجارية.

تنمية المجتمع: غالبًا ما تُساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في تنمية المجتمع من خلال خلق فرص العمل ودعم سلاسل التوريد المحلية والاستثمار في المبادرات الاجتماعية، من خلال أعمالهن، كما يمكن للنساء معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية وتعزيز التنمية المُستدامة والمساهمة في الرفاهية العامة لمجتمعاتهن.

بشكل عام، يمكن أن يعمل تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة كأداة قوية لتمكين المرأة من خلال توفير فرص ريادة الأعمال وتوليد الدخل وتعزيز تنمية المهارات وتسهيل الوصول إلى الأسواق وتعزيز التواصل والتعاون وتحدي معايير النوع الاجتماعي والمساهمة في تنمية المجتمع. وعلى هذا النحو، فإن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء والاستثمار فيها أمر ضروري لتعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية المُستدامة.

بلغ إجمالي القروض والمنح التي قدمها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا للدول الأفريقية المستفيدة لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ العام 1975 نحو 1,068 مليون دولار أمريكي للمشاركة في تمويل 41 مشروعاً.

التنمية الريفية:

يمكن لمبادرات التنمية الريفية أن يكون لها تأثير عميق على تمكين المرأة بعدة طرق:

الوصول إلى التعليم: غالبًا ما تتضمن مشاريع التنمية الريفية مبادرات لتحسين البنية الأساسية التعليمية وزيادة فرص الحصول على التعليم للفتيات، فعندما تتلقى الفتيات التعليم، يصبحن أكثر عرضة لاكتساب المعرفة والمهارات والثقة، والتي تعد ضرورية لتمكينهن.

الفرص الاقتصادية: يمكن لبرامج التنمية الريفية أن تخلق فرصًا للنساء للمشاركة في أنشطة مدرة للدخل مثل الزراعة وتربية الماشية والحرف اليدوية والشركات الصغيرة، ومن خلال المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، يمُكن للمرأة أن تُساهم في دخل الأسرة، والحصول على الاستقلال المالي، وتعزيز قوتها في اتخاذ القرار داخل أسرتها.

الوصول إلى الموارد: قد توفر مشاريع التنمية الريفية للنساء وصولاً أفضل إلى الموارد مثل الأرض والمياه والائتمان والتكنولوجيا، ويتيح الوصول إلى هذه الموارد للنساء المشاركة بشكل أكثر نشاطًا في الأنشطة الزراعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين سبل العيش.

المساواة بين الجنسين: تُساهم جهود التنمية الريفية التي تعزز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في تمكين المرأة من خلال تحدي الأعراف والممارسات الاجتماعية التمييزية، من خلال تعزيز تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في التعليم والتوظيف وصنع القرار، تعمل مشاريع التنمية الريفية على تعزيز مجتمع أكثر شمولاً وإنصافاً.

الاستدامة البيئية: تركز العديد من مبادرات التنمية الريفية على الإدارة المُستدامة للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، وغالبًا ما تلعب النساء دورًا حاسمًا في هذه الجهود؛ باعتبارهم المستخدمات الأساسيات للموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه والغابات، ومن خلال إشراك النساء في أنشطة الحفاظ على البيئة، تعمل مشاريع التنمية الريفية على تعزيز تمكينهن وتعزيز استدامة سبل العيش الريفية.

بشكل عام، يمكن لمبادرات التنمية الريفية أن تُساهم بشكل كبير في تمكين المرأة من خلال تحسين الوصول إلى التعليم والفرص الاقتصادية والموارد والرعاية الصحية والبنية

الأساسية والمشاركة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية، إن الجهود المبذولة لتمكين المرأة الريفية ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة والمُستدامة في المناطق الريفية وخارجها.

بلغ إجمالي القروض والمنح التي قدمها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا للدول الأفريقية المستفيدة لتمويل قطاع التنمية الريفية منذ العام 1975 نحو985 مليون دولار أمريكي للمشاركة في تمويل 120 مشروعًا.

مشروع تمكين المرأة الريفية في السنغال

عمليات المساعدة الفنية وتنمية القدرات:

ساهم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا في تمكين المرأة من خلال عمليات المساعدة الفنية وتنمية القدرات في شكل منح غير قابلة للاسترداد تساهم في برامج التدريب والدعم المؤسسي والمشاريع التجريبية ودراسات الجدوى، وقد ساهم المصرف ، بالتعاون مع مؤسسات أخرى هي:(ISECO وAOAD وUNIDO وACBF وUNITAR و ICBA وIFAD وIsDB وCAWTHAR) في عدد من العمليات التي تهدف إلى تعزيز تمكين المرأة في مناطق مختلفة في أفريقيا، وشملت هذه المنتديات التمويلية لسيدات الأعمال العربيات الأفريقيات، الدورات والبرامج التدريبية، وإنشاء صندوق أفريقي للمرأة في القيادة، والدعم المؤسسي، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التجريبية التي تقودها النساء، ويعرض الملحق (1) بعض عمليات المنح التي تُساهم في تمكين المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إلقاء الضوء على:

المشروع

تطوير البنية التحتية للمدارس لتحسين المساواة والجودة
النيجر - 50 مليون دولار أمريكي

البلد
النيجر

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
الفصول الدراسية التي تم بناؤها (عدد)	2400
مساكن الطلابف التي تم بناؤها (عدد)	100 وتضم 28,000 سرير
الفتيات الملتحقات بالتعليم الابتدائي (نسبة مئوية)	من 47.3 في العام 2022 إلى 63.8 في العام 2030
موظفو التعليم المدربون (عدد)	700
الزيادة في معدلات القبول في التعليم الابتدائي (عدد)	80,000
سعة الفصل الدراسي (عدد)	من 60 في العام 2022 إلى 40 في العام 2030
نسبة تسرب للفتيات في الصف السادس (نسبة مئوية)	من 15 في العام 2022 إلى 2 في العام 2030
معدل التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي (نسبة مئوية)	من 50 في العام 2022 إلى 59 في العام 2030

يندرج المشروع في إطار "برنامج الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة من" 2022-2026"، والبرنامج الرئاسي لاستبدال الفصول الدراسية المؤقتة المصنوعة من القش بفصول دراسية دائمة. وقد تم بناء الفصول الدراسية الجديدة بمواد متينة، بهدف رفع وتحسين جودة التعليم الابتدائي والثانوي، بهدف توفير فرص الحصول على التعليم وكذلك المأوى للفتيات في المناطق الريفية.

ويهدف المشروع على وجه التحديد إلى تحسين ظروف التعليم وجودته من خلال بناء فصول دراسية جديدة مبنية بمواصفات حديثة ومساكن جديدة لاستيعاب الفتيات في المناطق الريفية، فضلاً عن توفير المرافق الإدارية والصحية والآمنة للمؤسسات التعليمية

إلقاء الضوء على:

المشروع

مشروع بناء وتجهيز مستشفيات منطقة ميكانهيلاس ونغوما - موزمبيق - 21.4 مليون دولار أمريكي

البلد

موزمبيق

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
المباني التي تم تشييدها (م2)	11,300
أسرة مستشفى جديدة (العدد)	250

يهدف المشروع المقترح بشكل عام إلى المساهمة في تحقيق السياسة الصحية الوطنية والتي تسعى إلى تسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية الثانوية في مختلف مناطق البلاد مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الإصابة بالأمراض والإعاقة والوفيات.

يهدف المشروع بشكل خاص إلى تقديم الخدمات الطبية في منطقتي "ميكانيلاس ونجاوما" في محافظة نياسا لتوسيع ورفع مستوى تغطية الخدمات الطبية والحصول على فوائد اقتصادية واجتماعية للمرضى والموظفين وقطاع الأعمال والصحة والاقتصاد، والمساهمة في تعزيز النظام الصحي وآليات دعمه مع التركيز على الرعاية. برنامج الرعاية الصحية الأولية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال تحسين كفاية البنية التحتية الصحية والخدمات اللوجستية في مستشفيات المشروع.

سيساهم المشروع في رفع كفاءة الخدمات الصحية في مجالات أمراض النساء والتوليد والأذن والأنف والحنجرة والأسنان وأمراض الجلد وأمراض الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي وأمراض الأطفال والتطعيمات الدورية وأمراض العيون وبرامج تنظيم الأسرة ومكافحة الأمراض الوبائية والمزمنة.

ومن أهم أهداف المشروع خفض معدلات الوفيات المرتفعة، خاصة بين النساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة، بسبب ضعف النظام الصحي. ويتم تمويل المشروع بميزانية إجمالية تبلغ نحو 21.4 مليون دولار أمريكي، بمساهمات من المصرف

إلقاء الضوء على:

المشروع

المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث يطلقان مبادرة لتقديم تدريب على تنمية سبل العيش المقاومة لتغير المناخ للنساء والشباب في تنزانيا وزامبيا وزيمبابوي

البلد

تنزانيا زامبيا زيمبابوي

23 يونيو 2022، جنيف، سويسرا. أطلق معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA)، مبادرة جديدة لدعم تنمية سبل العيش المقاومة للمناخ في (تنزانيا وزامبيا وزيمبابوي) خلال الاجتماع الثنائي في جنيف بين المدير العام للمصرف السيد/ سيدي ولد تاه والمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث السيد/ نيكيل سيث. ستركز هذه المبادرة الجديدة على النساء والشباب من البلدان الثلاثة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، والتي تشترك حاليًا في تحديات مماثلة في تعزيز سلاسل القيمة لسبل العيش المُستدامة والمقاومة للمناخ.

تعد هذه المبادرة جزءًا من الإجراءات العاجلة التي اتخذها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لدعم تعافي أفريقيا من جائحة (كوفيد-19)، وأزمة الطاقة الحالية التي جلبت آثارًا اجتماعية واقتصادية مدمرة على المجتمعات الضعيفة؛ حيث تسعى الحكومات إلى إيجاد الاستجابات الأكثر فعّالية لارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي والركود الاقتصادي.

يدعم المصرف الاحتياجات ذات الأولوية للحكومات في المنطقة عبر مختلف القطاعات مع التركيز بشكل خاص على الزراعة وتعزيز فرص كسب العيش من خلال تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل الهدف العام في إلهام وتمكين النساء والشباب لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية في مجتمعاتهم من خلال برامج سبل العيش وريادة الأعمال المقاومة للمناخ.

إلقاء الضوء على:

المشروع

دعوة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية ومنظمة سيسانيت، إلى تمكين المرأة في قطاع الزراعة

جاءت الدعوة وسط خلفية مفادها أن 70 % من المزارعين من النساء. وكجزء من الشراكة بين مؤسسة بناء القدرات الأفريقية (ACBF) والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) نحو تمكين المرأة في الزراعة في أفريقيا، عقدت منظمة سيسانيت (CISANET) منتدى للدفاع عن السياسات في ليلونغوي.

((23 يونيو 2022، جنيف، سويسرا)). أطلق معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) مبادرة جديدة لدعم تنمية سبل العيش المقاومة للمناخ في (تنزانيا وزامبيا وزيمبابوي) خلال الاجتماع الثنائي في جنيف بين رئيس المصرف السيد/ سيدي ولد تاه والمدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث السيد/ نيكيل سيث. ستركز هذه المبادرة الجديدة على النساء والشباب من البلدان الثلاثة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، والذين يتشاركون حاليًا تحديات مماثلة في تعزيز سلاسل قيمة سبل العيش المستدامة والمقاومة للمناخ.

وتأتي هذه المبادرة في إطار الإجراءات العاجلة التي اتخذها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لدعم تعافي أفريقيا من جائحة (كوفيد-19)، وأزمة الطاقة الحالية التي أحدثت آثارًا اجتماعية واقتصادية مدمرة على المجتمعات الضعيفة، في حين تسعى الحكومات إلى إيجاد الاستجابات الأكثر فعّالية لارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي والتباطؤ الاقتصادي.

ويدعم المصرف الاحتياجات ذات الأولوية للحكومات في المنطقة عبر مختلف القطاعات مع التركيز بشكل خاص على الزراعة وتعزيز فرص كسب العيش من خلال تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويتمثل الهدف العام في إلهام وتمكين النساء والشباب لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية في مجتمعاتهم من خلال برامج سبل العيش وريادة الأعمال المقاومة للمناخ.

إلقاء الضوء على:

المشروع

صندوق تأثير المرأة الأفريقية يحصل على 50 مليون دولار أمريكي لتعزيز بيئة استثمارية شاملة

أعلنت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومجموعة ستاندرد بنك، بدعم من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، عن تحقيق مبادرة صندوق تأثير المرأة الأفريقية (AWIF) إغلاقها الأول بقيمة 50 مليون دولار أمريكي. وتشكل المبادرة جزءًا من الإجراءات العاجلة التي اتخذها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمصرف لدعم تعافي أفريقيا من جائحة (كوفيد-19)، وأزمة الطاقة الحالية التي جلبت تأثيرات اجتماعية واقتصادية مدمرة على المجتمعات الضعيفة؛ حيث تسعى الحكومات إلى إيجاد الاستجابات الأكثر فعّالية لارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي والركود الاقتصادي.

صندوق تأثير المرأة الأفريقية هو مبادرة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) بالتعاون مع شركائها: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب المبعوث الخاص للمرأة والسلام والأمن التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وشبكة القيادة النسائية الأفريقية. وقد تم تأسيسه بالتعاون مع مجموعة ستاندرد بنك كراعٍ رئيسي، وميدا أدفايزرز كمستشار إستراتيجي رئيسي، وريسكورا كمدير استثمار ومقدم لخدمات تطوير ودعم المديرين.

وستوفر هذه الصناديق رأس المال للمالكات الحاليات ومديرات الصناديق من النساء عبر فئات الأصول المختلفة والمناطق الأفريقية، ويضيف الدكتور/ سيدي ولد التاه، رئيس المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: "أعتقد أن هذا الصندوق سيعمل على تسريع جمع الأموال وتخصيص رأس المال من قبل مديرات الصناديق على مستوى تحويلي. ومن خلال مبادرات كسر الحواجز مثل هذه، يمكننا معًا خلق بيئة استثمارية مستدامة وقابلة للتطوير تدفع النمو الشامل لجميع من يعيشون في أفريقيا".

وعلاوة على ذلك، ستمنح هذا المبادرة صندوق المرأة الأفريقية القدرة على اتخاذ خطوة كبيرة إلى الأمام في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة للأمم المتحدة 5 و 8، والتي تستهدف المساواة بين الجنسين والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أجندة الاتحاد الأفريقي 2063.

إلقاء الضوء على:

المشروع

المؤتمر العربي - الأفريقي لسيدات الأعمال والمهن:

إن المؤتمر العربي - الأفريقي لسيدات الأعمال والمهن الذي ينظمه المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بالتنسيق مع مجلس سيدات الأعمال العرب، جاء إدراكاً منا للدور الحيوي الذي تلعبه سيدات الأعمال العربيات والأفريقيات في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل إتاحة الفرص أمام المرأة لتمكينها من المشاركة في عملية صنع القرار بهدف تقسيم التعاون المتبادل وإدارة الأعمال.

ويركز المؤتمر على تشجيع الشراكة بين سيدات الأعمال العربيات والأفريقيات في مجالات التجارة والتدريب وتبادل الآراء والخبرات في إدارة الأعمال، وتعزيز العمل على تنمية سيدات الأعمال العربيات والأفريقيات في المنطقتين، من خلال معالجة العوائق القانونية والتنظيمية التي تعوق مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية والاستثمار وتوفير التدريب اللازم.

سلطت دراسة حال حول تطوير ريادة الأعمال لدى المرأة الريفية أجرتها منظمة WOFAN-نيجيريا والتي تم تقديمها في منتدى سيدات الأعمال العربيات الأفريقيات الضوء على أهمية المرأة ومهاراتها غير المستغلة، مما أدى إلى تطوير شبكة وظيفية تضم أكثر من 250 تعاونية نسائية في جميع أنحاء شمال نيجيريا في اكتساب المهارات وتنمية المشاريع لدى المرأة الريفية، من أجل زيادة قدرة المرأة على المشاركة في القوى العاملة وبالتالي خلق وسيلة لها للبناء على مهاراتها في مجال الأعمال والتسويق والقيادة.

إلقاء الضوء على:

المشروع

دعم مشاريع توليد الدخل للنساء في السنغال

البلد

سنغال

أقام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا شراكة مع البنك الإسلامي للتنمية ومركز كوثر وجمعية غرب أفريقيا لتنفيذ برنامج لبناء القدرات في العام 2015 في المناطق الريفية في السنغال - كاولاك ولوغا وفاتريك، كجزء من مساعداته الفنية، ويهدف البرنامج إلى رفع كفاءة المرأة في معالجة وتسويق المنتجات الزراعية في إطار جهود تمكين المرأة اقتصاديًا، من خلال تعزيز معارفها وإنتاجيتها ومهاراتها التسويقية. واستفادت 190 امرأة من المساعدات الفنية كمستفيدات أساسيات، منهن 120 امرأة لتحويل المنتجات الزراعية (40 امرأة لكل منطقة) و70 امرأة لإنشاء مزرعة للدواجن والبيض، وأسفر تأثير هذه المساعدة عن استفادة أكثر من 600 امرأة ريفية كمستفيدات ثانويات، مما أدى إلى استفادة 1200 أسرة أخرى من البرنامج.

إلقاء الضوء على:

المشروع

تعاون مركز تحليل السياسيات الاقتصادية الكلية LIMPAC مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا BADEA ،ومؤسسة بناء القدرات الأفريقيةACBF ، لتوفير بناء القدرات و"أموال البذور" للتعاونيات النسائية في ليبيريا

البلد

ليبيريا

قدمت حكومة ليبيريا من خلال مركز تحليل السياسات الاقتصادية الكلية (LIMPAC) التابع لوزارة المالية والتخطيط التنموي بدعم من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية (ACBF) تدريبًا لبناء القدرات لستين سيدة أعمال ليبيرية وسيدات في الزراعة، كما تم خلال نفس الفترة استضافة "منتدى المناصرة لتمكين المرأة" من خلال بناء المهارات لأكثر من 150 سيدة أعمال ورائدة أعمال ليبيرية.

بالإضافة إلى التدريب ومنتدى المناصرة، قدم المصرف من خلال مؤسسة بناء القدرات الأفريقية أيضًا نحو 25000 دولار أمريكي في "صندوق البذور أو رأس المال" لخمس تعاونيات نسائية.

إلقاء الضوء على:

المشروع

مشروع الكاكاو في منطقة غرب إفريقيا:

- تمويل مشترك مع أكثر من 20 مقرضًا آخرين قدموا مبلغًا إجماليًا قدره 1.3 مليار دولار أمريكي في العام 2022 لدعم قطاع إنتاج الكاكاو في البلد المستهدف.
- مكّن هذا التمويل المشترك المقترض من الإسهام في إحداث تأثيرات اجتماعية وبيئية قوية وفق تقرير الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022، تتفاوت بين إعادة التشجير والمشروعات التعليمية والتمكين الاقتصادي للمرأة وتقنيات الزراعة المُستدامة.
- أسهم التمويل في التأثير الاجتماعي والبيئي وفق تقرير الأثر البيئي والاجتماعي لعام 2022.

الحد من عمالة الأطفال من خلال:

- المِنح التعليمية لأبناء المزارعين (29,800 طالب حصلوا على المِنح بشكل سنوي منذ 2012/2011)
- بناء مدارس للمجتمعات المحتاجة في البلد المستهدف (14 مدرسة في 14 مقاطعة من مناطق زراعة الكاكاو).

استفادت 13,241 امرأة من التدريب باستخدام نموذج GIZ لمدارس المزارعين التجارية. (تحسين الكفاءة والربحية والدخل، ما سيسهم في القضاء على عمالة الأطفال).

عدد المزارعين المستفيدين أكثر من 547,925 مزارعًا.

برنامج تعزيز الإنتاج: زيادة إنتاجية الهكتار الواحد من 450 كجم إلى 600 كجم (زيادة الإنتاجية بنسبة 33%)

برنامج الاستدامة البيئية والاجتماعية لتدريب المزارعين على ممارسات الإنتاج المُستدامة بيئيًا والصديقة للبيئة (شارك في هذا البرنامج 25,052 مزارعًا). مبادرة الغابات: حماية الغابات واستعادتها (أكثر من 20 مليون شجرة).

إلقاء الضوء على:

المشروع

الأسواق الحضرية وتطوير التسويق لمشروع المنتجات الزراعية – (المرحلة الثانية)

البلد

أوغندا

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
الأسواق المساعدة التي تم إنشاؤها	2، بما في ذلك 917 كشكًا، و337 ملعبًا، و1323 مكانًا مغلقًا، و56 منشأة مرتبطة بالزراعة، و11 مساحة مساعدة، (بما في ذلك دور الحضانة والمكاتب وقاعات الاجتماعات والعيادة ومركز الشرطة والمراحيض).
البائعون النشطون العاملون	1,000
البائعات	من الإجمالي 70 %
فرص العمل التي تم إنشاؤها	600
السكان المستفيدون	1000000 (بما في ذلك البائعين والمزارعين والعملاء/ المستهلكين وناقلي البضائع والمساعدين والعمال).

كان مشروع تطوير الأسواق الحضرية وتسويق المنتجات الزراعية (UMMDAP) جزءًا من الخطة التنموية الثالثة للحكومة (2005-2009)، والتي ركزت على الحد من الفقر وزيادة الدخول وتعزيز وتحديث الإنتاج الزراعي. وكان من المفترض أن يوفر إنشاء الأسواق فرصة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين ذوي الدخل المنخفض لزيادة دخولهم وتحسين مستويات معيشتهم، وكان الهدف العام لمشروع تطوير الأسواق الحضرية وتسويق المنتجات الزراعية (UMMDAP) هو تعزيز وتطوير القطاع الزراعي من خلال: أ) توفير منفذ للمنتج الزراعي، ب) توفير الفرص لأصحاب الحيازات الصغيرة في المناطق الريفية لبيع منتجاتهم بأسعار أفضل من تلك التي تباع عند بوابة المزرعة، مما يؤدي إلى تحسين دخولهم وبالتالي الحد من الفقر في المناطق الريفية. وافق المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا على قرض بقيمة 10.00 مليون دولار أمريكي، بما يمثل 87.1% من تكلفة المشروع.

إلقاء الضوء على:

المشروع

مشروع التنمية الريفية – غينيا – 2016
44 مليون دولار أمريكي

البلد

غينيا

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
زيادة مساحة زراعة الخضروات (هكتار)	1,015
زيادة مساحة أشجار الفاكهة (المانجو والكاجو) (هكتار)	780
الطرق الريفية المرصوفة بالحصى التي تم بناؤها (كم)	350
حفر الآبار المحفورة والمجهزة (عدد)	400
المستودعات المبنية (عدد)	8
وحدات التخزين البارد المبنية (عدد)	3
زيادة الإنتاج (نسبة مئوية)	90
المستفيدون المباشرون (عدد)	1,400,000

يهدف المشروع إلى زيادة الإنتاج وتحسين الجودة والمساهمة في إنشاء أسواق للخضروات والفواكه، وكانت النتائج المرجوة تحسين دخل المنتجين وتشجيع الصادرات الزراعية مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتقليل اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المعادن وبالتالي تخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية المستهدفة. وقد تم ذلك من خلال استصلاح أراض زراعية جديدة وتحسين البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف (خاصة الطرق وإمدادات المياه) وإنشاء وحدات التبريد والمستودعات وإنشاء المشاتل وتوفير المدخلات الزراعية والدعم الفني للمزارعين.

وقد تم تمويل المشروع بشكل مشترك من قبل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والحكومة.

إلقاء الضوء على:

المشروع

دعم تعزيز الإنتاجية الزراعية في المناطق الصناعية الزراعية المتكاملة وتوظيف الشباب – إثيوبيا – 2020
114 مليون دولار أمريكي

البلد

إثيوبيا

مؤشر النتائج	النتائج التي تحققت
الأراضي المروية المطورة (هكتار)	15,149
أعمال الحفاظ على التربة التي تم تنفيذها (هكتار)	4,000
زيادة الإنتاجية (%)	15
الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تم إنشاؤها (عدد)	40,000
الشباب المدربون (عدد)	12,500
الوظائف التي تم إنشاؤها (عدد)	200,000
حصة النساء في الوظائف التي تم إنشاؤها (%)	50
زيادة القيمة الإجمالية للاستثمارات الجديدة (دولا)	من 0 في العام 2020 إلى 1,000,000 في العام 2026

في إطار "الخطة الوطنية الثانية للنمو والتحول "2015-2019"، شرعت الحكومة الإثيوبية في تطوير الصناعة الزراعية في البلاد. وفي إطار هذه المساعي، نفذت الحكومة في العام 2017، كمرحلة أولى، مشروع إنشاء مناطق صناعية زراعية متكاملة في مناطق تيغراي وأمهرا وأوروميا والأمم الجنوبية، والذي تم تمويله من قبل عدد من الجهات المانحة، بما في ذلك البنك الأفريقي للتنمية.

ويأتي هذا المشروع كمرحلة ثانية، مكملاً لمخطط إنشاء مناطق صناعية زراعية متكاملة، ويهدف هذا المشروع إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية في المناطق المجاورة لهذه المناطق الصناعية بنسبة 15٪، بهدف توفير المحاصيل الزراعية الكافية لتعزيز استغلال المناطق الصناعية، ورفع إنتاجيتها، وزيادة جاذبيتها للمستثمرين.

تم تمويل المشروع بشكل مشترك من قبل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، والحكومة.

إلقاء الضوء على:

المشروع

تطوير القدرات الرقمية للتعاونيات الزراعية في أوغندا وزيمبابوي وجنوب السودان

البلد

سودان | زيمبابوي | أوغندا

تهدف العملية المقترحة إلى تزويد النساء والشباب في المناطق الريفية بالمهارات الرقمية اللازمة للتحول الزراعي والتجاري، من خلال التدريب ودعم المشاريع الزراعية، وإنشاء مراكز للتعلم الرقمي. ويشمل ذلك على وجه التحديد ما يلي:

- تطوير مهارات النساء والشباب في التقنيات والأدوات الرقمية، وريادة الأعمال.
- تطبيق التقنيات الرقمية في التعلم الزراعي وخدمات الإرشاد الزراعي.
- تشجيع استخدام المنصات الرقمية لتسويق مشاريع النساء والشباب.

سيتم تنفيذ هذه العملية من خلال وكالة البحث والتعليم، ومن المتوقع أن تحقق النتائج التالية:

- تعزيز المعرفة الرقمية بين النساء والشباب في المناطق الريفية.
- تحسين الوصول إلى المعارف الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي عبر المنصات الرقمية.
- تعزيز القدرات التجارية لرائدات الأعمال والشباب من خلال دمج التقنيات.
- التشغيل المستدام لمختبرات التعلم الرقمي في المدارس والمجتمعات الريفية.
- دمج التكنولوجيا الرقمية في مناهج التعليم والتعلم.
- تمكين المجتمعات الريفية من الوصول إلى التقنيات والخدمات الرقمية ودمجها في مشاريعها التجارية.
- دعم التكامل الإقليمي من خلال بناء شراكات بين الدول.

وقد ساهم المصرف بمبلغ إجمالي قدره 495,000 دولار أمريكي لدعم هذه المساعدة الفنية.

إلقاء الضوء على:

المشروع

برنامج بناء القدرات لتمكين النساء والشباب في القطاع الزراعي (إقليمي)

يهدف البرنامج إلى:

- تعزيز القدرات الإدارية للشباب والنساء في إدارة مشاريعهم الزراعية وتطوير أعمالهم.
- تطوير قدرات الجمعيات الزراعية لسد الفجوات التنظيمية والإدارية والاستراتيجية والحوكمة والقيادة والتشغيل، وتمكينها من أداء دورها في تقديم الرعاية والدعم لأصحاب المشاريع الزراعية، مثل توفير مستلزمات الإنتاج، وتشجيع عمل المزارعين، والوصول إلى فرص التمويل والحصول عليها، وبالتالي تعزيز سلاسل القيمة الزراعية في البلدان السبعة المذكورة أعلاه.

سيتم تنفيذ البرنامج من قبل مؤسسة بناء القدرات الأفريقية، وتشمل مخرجاته المتوقعة ما يلي:

- إجراء بحوث تحليلية في القطاع الزراعي، ونشر النتائج والدراسات المتعلقة بالزراعة وسلاسل القيمة الزراعية في البلدان السبعة، وتحديد أوجه القصور في هذه السلاسل.
- تحديد سلاسل القيمة الزراعية والمنتجات الزراعية التي يمكن أن تستفيد من التمويل في البلدان السبعة المستهدفة.
- توثيق البحوث والتحليلات المتعلقة بالنساء والشباب العاملين في القطاع الزراعي في البلدان المستهدفة.
- إعادة هيكلة 14 جمعية زراعية (استراتيجياً وتنظيمياً).
- تدريب 196 امرأة وشاباً ناشطين في الزراعة من خلال برنامج تدريب المدربين.
- تدريب 2800 شاب ومزارع من خلال برامج تدريب المدربين المذكورة آنفاً.
- الإشراف على 56 برنامجاً لتدريب المدربين لممثلي مجموعات الشباب الجامعية والجمعيات/التعاونيات الزراعية النسائية.
- إتاحة الفرصة لـ 14 شاباً وشابة للحصول على منح لمقترحات مشاريع في القطاع الزراعي.

تم تمويل البرنامج بشكل مشترك من قبل المصرف (410,000 دولار أمريكي)، والبنك الإسلامي للتنمية (176,050 دولار أمريكي)، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية (63,757 دولار أمريكي).

الطريق إلى الأمام

إن تمكين المرأة في أفريقيا مفهوم متعدد الأوجه يشمل جهودًا مختلفة لتعزيز حقوق المرأة وفرصها ووضعها في جميع أنحاء القارة، وفي حين أن أفريقيا متنوعة وتواجه تحديات مختلفة في مناطق مختلفة، فإن العديد من الموضوعات المشتركة تظهر في السعي إلى تمكين المرأة.

لا يمكن المبالغة في أهمية ما يوليه المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا لتمكين المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وإدراكًا منه لدور المرأة المحوري في دفع عجلة التنمية المُستدامة، فقد قطع المصرف خطوات كبيرة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء المنطقة، ومن خلال مبادرات مختلفة، سهّل المصرف الوصول إلى التمويل، وقدم برامج بناء القدرات، ودعم مساعي ريادة الأعمال التي تقودها النساء، ومن خلال تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، لا يعمل المصرف على رفع مستوى الأفراد فحسب، بل يحفز أيضًا التقدم المجتمعي الأوسع نطاقًا، ويعزز النمو الشامل والازدهار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إن تعزيز تمكين المرأة في أفريقيا يتطلب جهوداً متضافرة عبر مختلف القطاعات ومستويات المجتمع. وفيما يلي بعض المجالات التي سينظر فيها المصرف لتعزيز تمكين المرأة في القارة:

1. التعليم وتنمية المهارات:

الاستثمار في برامج تعليم الفتيات وتنمية المهارات لضمان حصولهم على فرص متساوية للحصول على تعليم جيد. ويشمل ذلك المبادرات الرامية إلى معالجة الحواجز مثل الفقر والزواج المبكر والأعراف الثقافية التي تحد من وصول الفتيات إلى المدارس.

2. التمكين الاقتصادي:

يتضمن تمكين المرأة اقتصادياً ضمان وصولها إلى الموارد والخدمات المالية وفرص العمل. وتلعب المبادرات مثل التمويل الأصغر والتدريب المهني وبرامج ريادة الأعمال ودعم الشركات المملوكة للنساء دوراً حاسماً في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة والحد من الفقر.

3. الوصول إلى الرعاية الصحية:

تحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية ورعاية الأمومة وخدمات تنظيم الأسرة. الاستثمار في البنية الأساسية للرعاية الصحية وحملات التوعية لمعالجة الحواجز الثقافية وتحسين نتائج صحة المرأة.

4. الإصلاحات القانونية:

الدعوة إلى الإصلاحات القانونية لحماية حقوق المرأة ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والتمييز وعدم المساواة في المعاملة بموجب القانون، وتعزيز آليات التنفيذ وتوفير المساعدة القانونية وخدمات الدعم للنساء اللاتي يوجهانا العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي.

5. المشاركة المجتمعية:

إشراك المجتمعات في تعزيز المساواة بين الجنسين وتحدي الأعراف والممارسات الثقافية الضارة. زيادة الوعي بحقوق المرأة وتوفير منصات للحوار والتعاون لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية.

6. التكنولوجيا والابتكار:

تسخير قوة التكنولوجيا والابتكار لتوسيع نطاق وصول المرأة إلى المعلومات والموارد والفرص. توفير التدريب على محو الأمية الرقمية، ودعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا التي تقودها النساء، والاستفادة من التكنولوجيا في مبادرات الرعاية الصحية والتعليم وتمكين المرأة اقتصاديًا.

7. بناء القدرات والتواصل:

توفير التدريب والتوجيه وفرص التواصل لبناء مهارات القيادة وريادة الأعمال لدى النساء. إنشاء منصات للنساء للتواصل وتبادل الخبرات ودعم بعضهم البعض في نموهم الشخصي والمهني.

8. دعم السياسات والمؤسسات:

الدعوة إلى السياسات والأطر المؤسسية التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ضمان استجابة ميزانيات وبرامج الحكومة للنوع الاجتماعي ومعالجة الاحتياجات والأولويات المحددة للنساء والفتيات.

وبشكل عام، يتطلب تحقيق تمكين المرأة في أفريقيا اتباع نهج شامل يتناول أوجه عدم المساواة البنيوية، والمعايير الثقافية، والحواجز النظامية مع تعزيز حقوق المرأة وقدرتها على التصرف والمشاركة في جميع قطاعات المجتمع. وسيضمن المصرف التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لدفع التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القارة.

يتطلب تحقيق تمكين المرأة في أفريقيا اتباع نهج شامل يتناول أوجه عدم المساواة البنيوية، والمعايير الثقافية، والحواجز النظامية مع تعزيز حقوق المرأة وقدرتها على التصرف والمشاركة في جميع قطاعات المجتمع. وسيضمن المصرف التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لدفع التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القارة.

الملحق-1

عمليات تنمية القدرات والمساعدة الفنية لتمكين المرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:

الدولة	عملية
بوركينا فاسو	دعم تمويل الأنشطة المدرة للدخل للنساء
ساحل العاج	مساعدة فنية لدعم المشاريع المدرة للدخل للنساء (جمعية كوثر النسائية)
ساحل العاج	تعزيز القدرات الإنتاجية للجمعيات الزراعية النسائية في منطقة "بونتشاني".
إقليمي	تعزيز دور المرأة الأفريقية في التصنيع
إقليمي	المساعدة الفنية لدعم قدرات المرأة في القطاع الزراعي
السنغال	الدعم المؤسسي لمجموعات النساء في حوض نهر السنغال
السنغال	الدعم الفني لتمويل مشاريع مدرة للدخل للنساء
غينيا	مشروع تجريبي لتمكين المرأة
تنزانيا وزامبيا وزيمبابوي	تنمية قدرات أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة للنساء والشباب
إقليمي	تنمية قدرات أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة للنساء والشباب
إقليمي	تنمية قدرات رائدات الأعمال الأفريقيات في مجال الصناعات التقليدية
ساحل العاج	برنامج بناء القدرات لتمكين المرأة في القطاع الزراعي في سبع دول أفريقية
سيراليون	تنمية قدرات رائدات الأعمال الأفريقيات في مجال الصناعات التقليدية
إقليمي	المساعدة الفنية لدعم قدرات المرأة في القطاع الزراعي، الإقليمي
ساحل العاج	التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية
إقليمي	الدعم المؤسسي لتعزيز ريادة الأعمال بين الشباب
إقليمي	مساعد فني لدعم التمويل لرائدات الأعمال في ستة بلدان أفريقية
إقليمي	المساعدة الفنية لدعم قدرات المرأة في القطاع الزراعي، إقليمي
إقليمي	المساعدة الفنية لدعم مشاريع مدرة للدخل للنساء (جمعية كوثر النسائية)
إقليمي	دورة تدريبية للمرأة الريفية في مجال الإرشاد التنموي الريفي
	تعزيز دور المرأة الأفريقية في التصنيع
إقليمي	مساعد فني لدعم التمويل لرائدات الأعمال في ست دول أفريقية

الدولة	عملية
إقليمي	المساعدة الفنية لدعم أنشطة الخياطة والتطريز النسائية (المرحلة الثالثة)
إقليمي	برنامج التدريب في مجال المشاريع الزراعية الصغيرة لصالح المرأة الريفية في الدول الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية
إقليمي	دورة تدريبية للمرأة الريفية في مجال الإرشاد التنموي الريفي
إقليمي	برنامج تدريبي في مجال المشاريع الصغيرة للمرأة في الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية
إقليمي	المساعدة الفنية للتمويل منتدى سيدات الأعمال العربيات الأفريقيات.
إقليمي	تمويل المؤتمر وترويج المنتجات الصناعية العربية الأفريقية لسيدات الأعمال
إقليمي	المؤتمر العربي الأفريقي الثاني عشر لسيدات الأعمال والمهن
إقليمي	برنامج تدريبي في مجال التمويل في مجال المشاريع الزراعية الصغيرة لصالح المرأة الريفية في الدول الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية.
إقليمي	تمويل المؤتمر العربي الأفريقي الثالث عشر لسيدات الأعمال والمهن 4/92 إلى 4102/5/1
إقليمي	دعم أنشطة المرأة في مجالات الخياطة والتطريز
إقليمي	دعم أنشطة المرأة في الخياطة
إقليمي	تمويل المؤتمر وترويج المنتجات الصناعية العربية الأفريقية لسيدات الأعمال

مكتب القاهرة
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا
البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، 72ب المعهد
الاشتراكي، المنتزة، هليوبوليس (7)،
محافظة القاهرة 11341
جمهورية مصر العربية
هاتف/فاكس: 4502021-2-202+
البريد الإلكتروني: badea@badea.org

المكتب الرئيسي
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا
برج العامرية، حي العليا،
طريق الملك فهد، مبنى رقم 7922،
الرقم الفرعي 4091، الرمز البريدي 12333
الرياض – المملكة العربية السعودية
هاتف: 112881180-966+
فاكس: 112881181-966+
البريد الإلكتروني: badea@badea.org
www.badea.org